



منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية اقتصادية مستدامة

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

منتدى الرياض الاقتصادي

الدورة الثامنة ٢٠١٦م / ٢٠١٧م

وثيقة طلب عروض دراسات الدورة الثامنة Request For Proposal (RFP)

1

هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠٤٠٠٤٤ - ١٨٧ - ٤٠٩ - ٤٠٧ - ١٤٤ - ٢٧٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٤١٩٤٧ - ص.ب ٥٩٦ الرياض ١١٤٢١ - المملكة العربية السعودية
Tel: +966 1 4040044 Ext. 187- 409- 407- 144- 270
Fax: +966 1 40 41 947 - P.O.Box 596 Riyadh 11421 - Kingdom of Saudi Arabia

www.riyadhef.com

دراسة

تشخيص ومعالجة التحديات الحالية امام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في البنى الأساسية وتشغيلها

أولاً / مقدمة عن الدراسة :

انتهجت المملكة العربية السعودية منذ قيامها منهج الاقتصاد الحر والذي يقوم على المبادرة الفردية في إطار الضوابط والإجراءات التي وضعتها الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي. ومنذ أن بدأت المملكة خططها التنموية عام ١٩٧٠م ، قامت بوضع برنامج ونفذته بمفردها حيناً وبمؤازرة من القطاع الخاص والذي كان في بدايات تشكيله في أحيان أخرى. وركزت الدولة على إنشاء البنى الأساسية وبناء القاعدة الاقتصادية ، وتبع ذلك أن قامت الدولة في خطة التنمية الثالثة (٨٠-١٩٨٥م) بالتركيز على المشروعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ، وشجعت القطاع الخاص لمزيد من المشاركة في هذه المشروعات بدعم وحوافز سخية. أثمرت هذه السياسة في دفع القطاع الخاص للدخول كشريك في التنمية جنباً إلى جنب مع الدولة ، إذ أن المملكة طبقت عملية تخصيص الإجراءات والوسائل وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص أولاً ثم دخلت في تخصيص الإنتاج من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بتنفيذ الأعمال لحسابه الخاص وذلك عن طريق عقود المقاولات والتوريد والصيانة والتشغيل. كما أنها شجعت القطاع الخاص على الدخول كمساهم في الشركات والبنوك والتي كانت تمتلك الدولة جل أسهمها وذلك إما بزيادة رؤوس أموال تلك الشركات أو بتخفيض حصتها لصالح القطاع الخاص .

ونتيجة لتغير الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية ، والتي من أهمها انتهاء الطفرة البترولية ، وانخفاض أسعار البترول عالمياً وتناقص العائد بصفة إجمالية علي المستوى المحلي وقيام النظام العالمي الجديد وإنشاء منظمة التجارة الدولية ، وإقرار حرية التجارة وتنشيط القطاع الخاص للقيام بأعباء الاستثمار والتنمية في كافة أنحاء العالم ، فقد أدي ذلك إلي تخلي بعض الدول عن القيام بأعباء الاستثمار وتركه للقطاع الخاص. بما يعني تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقصره علي وضع السياسات والإشراف والمتابعة والتدخل عند الحاجة لإصلاح المسار متى ما كان ذلك ضرورياً.

ثانياً / مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الدولة تحملت أعباء التنمية منذ عدة عقود وذلك يعزى لعدم وجود قطاع خاص قادر ومتمكن في ذلك الوقت للقيام بإنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها. وبمرور الوقت نمى القطاع الخاص بمساعدة الدولة ودعمها حتى صار عملاقاً



اقتصادياً. ومتوازياً مع ذلك النمو، بدأت الدولة في تقليص دورها رويداً رويداً لحساب القطاع الخاص كما هو الحال في معظم الدول الأخرى لمواكبة تطور النموذج الاقتصادي الحديث والذي يركز على القطاع الخاص للقيام بالنشاط الاقتصادي وحصر مسؤوليات الدولة في السياسات العامة ومراقبة الأداء الاقتصادي وتوجيهه بما يخدم الوطن والمواطنين، واتسمت هذه السياسة بقيام الدولة بتمويل مشاريع البنية التحتية وتكليف القطاع الخاص بالقيام بتنفيذ تلك المشاريع .

الا أن التوجه الجديد ومع ظروف انخفاض الإيرادات نتيجة تدنى اسعار النفط وزيادة التزام الدولة بتنفيذ المشاريع الخدمية والاجتماعية غير الربحية ، فقد رؤى ان يستمر القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات لحسابه الخاص وليس لحساب الدولة وذلك بتمويل مشاريع البنية التحتية واستثمارها تجارياً لاسترداد رأس المال وتحقيق الربحية المناسبة وفق اجراءات وشروط محددة وملزمة تحت اشراف وتوجيه ورقابة الدولة .

ثالثاً/ أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس للدراسة : يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تشخيص ومعالجة التحديات الحالية امام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار في البنى الأساسية وتشغيلها بطريقة تجارية بالسبل والوسائل المتفق عليها مسبقاً بين القطاع العام والخاص بما يحقق النفع للأخير ويسهم في نفس الوقت في التنمية الاقتصادية للبلاد . ومن خلال الهدف الرئيس يمكن تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

الأهداف الفرعية للدراسة:

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة باتباع الأسلوب التجاري في إدارتها مما يقلل من النفقات ويزيد الأرباح ويؤدي إلى تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
- تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة وذلك بتقليل الدعم والإعانات لفتح المجال أمامها لتقديم خدمات إضافية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.
- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح مجالات جديدة للاستثمار لخلق مزيد من الوظائف للعمالة المحلية.
- تنشيط سوق المال لعودة الأموال السعودية المستثمرة في الخارج، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل المملكة.
- تحديد اساليب واليات الاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة في هذا المجال .
-



- تقديم التوصيات والمبادرات والياتها لتحقيق المشاركة الذكية والفعالة للقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين .

رابعاً/ أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال التوجه الجديد للدولة بإنفاذ مشروع التحول الوطني والذي من ضمن اهدافه تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار في البنى الأساسية من خلال القيام بتمويل وتشغيل المشروعات بطريقة تجارية من خلال النظم والاجراءات المتبعة في الدول الاخرى كنظام البوت وغيره من اشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص .

كما تتبع أهمية الدراسة ايضاً في انها ستتطرق للنقاط التالية :

- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتقديم خدمات موازية لتلك التي تقدمها الحكومة وإعطاء الحرية لمقدم الخدمة لتسعير خدماته على ضوء تكلفته الفعلية وأرباحه
- توزيع الفرص وإيجاد منافسة كافية لضمان جودة الخدمات المقدمة بعيداً عن الاحتكار الذي يؤدي إلى رفع أسعار الخدمات وربما تدني مستواها.
- توفير المعلومات والبيانات لإعطاء المستهلك الحرية في الاختيار بين الخدمات المقدمة في القطاع الخاص وذلك حسب الجودة والسعر.

خامساً/ منهجية الدراسة :

توضيح المنهجية التي ستتبع لتحقيق أهداف الدراسة مع تبرير كل منهجية ومنها :

- الرجوع الى كل ما يتعلق بموضوع الدراسة من دراسات وابحاث محلية وعالمية خاصة ما يتعلق بالاستثمار في البنى الأساسية من خلال مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتشغيل هذه المشاريع .
- تحليل المحتوى من خلال التشريعات والأنظمة والقرارات ذات العلاقة، والإحصاءات والبيانات والمعلومات المرتبطة بجوانب ومحاور الدراسة الأساسية وعناصرها الفرعية.
- اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين سواءً داخل المملكة أو في دول المقارنة إلى جانب ممثلين للشركات العالمية المتواجدة في المملكة ومسؤولي الشركات الوطنية لاستقصاء مرئياتهم حول كل ما يتعلق بمحاور الدراسة وعناصرها الفرعية.
- عقد ورش العمل وحلقات النقاش للاستفادة من آراء ذوي العلاقة في فرضيات الدراسة ومعطياتها ونتائجها.



سادساً/ نطاق الدراسة :

- النطاق المكاني : يتوقع ان تغطي الدراسة المناطق الثلاث الرئيسية في المملكة وهى منطقة الرياض، المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية .
- النطاق الزمني: يتوقع ان تغطي الدراسة العشر سنوات السابقة والعشر اللاحقة ..

سابعاً/ عناصر الدراسة :

من الضروري أن تشمل الدراسة على أكبر قدر من المعلومات والإحصاءات والبيانات التي تصب في عدد من المحاور الأساسية والتي ينضوي تحت كل منها عدد من العناصر الفرعية التي يتطلب وضع تصور لها من قبل الاستشاري الذي سيتولى إعداد الدراسة وعلى الاستشاري اضافة أي عناصر يرى اهميتها لتحقيق اهداف الدراسة ::

• المحور الأول:

التعريف بالمفاهيم والاطار النظري للدراسة: مراجعة ما ورد بالأدبيات الاقتصادية من دراسات وابحاث محلية وعالمية التي تناولت موضوع الدراسة وتحليلها واستخلاص اهم النتائج.

• المحور الثاني:

تشخيص الوضع الراهن وتقويم اداء المملكة في مجال مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنى الأساسية ويتضمن ذلك استعراض شامل لتجربة المملكة في مجال السياسات والنظم والتشريعات للتشغيل الذاتي للمرافق المطبقة حالياً في المملكة من كافة جوانبه التشريعية والتنفيذية وآليات التطبيق ومعايير وضوابط اختيار المشروعات ونطاقات التطبيق وتحدياته وعوائقه وما تحقق ومالم يتحقق من أهداف وعوائد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومعايير قياس آثار التطبيق ونتائجه.

• المحور الثالث:

استقصاء مرثيات المسؤولين الحكوميين القائمين على تنفيذ سياسات الدولة فيما يخص دور القطاع الخاص في الاستثمار ومرئياتهم حول النتائج المحققة والسلبيات والمعوقات التي حدت من اسهام القطاع الخاص الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

• المحور الرابع:

استعراض التجارب الدولية واستخلاص الدروس والتحليل المقارن لسياسات الدولة ودور القطاع الخاص في الاستثمار في البنية الأساسية من خلال استعراض شامل ومفصل لتجارب ناجحة ومميزة لخمس دول إقليمية ودولية، على أن يؤخذ في الاعتبار جميع العناصر التي شملتها المحاور المذكورة، .

• المحور الخامس:

إجراء مقارنات تفصيلية بين معلومات وبيانات ونتائج ومعطيات التجربة المحلية والتجارب الدولية الناجحة .



• المحور السادس:

صياغة رؤية مستقبلية لكيفية زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار في البنى الأساسية ، واقتراح عدد من المبادرات وآليات تطبيقها تكون قادره على تحقيق اهداف هذه الدراسة وشاملة لمعايير وضوابط مساهمة القطاع الخاص وتكون ملزمة للجهات الحكومية .

ثامناً/ مخرجات الدراسة:

يؤمل من هذه الدراسة أن تخرج بتقييم شامل ودقيق للتجربة السعودية في مجال دور القطاع الخاص في الاستثمار في البنى الأساسية ، وتقديم رؤية تتلافى كل عيوب وعوائق وتحديات التطبيق التي واجهها القطاع الخاص لاستشراف مستقبل واعد يتحقق من خلال عدد من المبادرات القابلة للتطبيق واليات تنفيذها وذلك للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ملائمة ومستدامة للمواطنين وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية ونقل التقنيات الحديثة وتوطينها ومن اجل تحقيق ذلك يجب على الاستشاري تقديم التالي:

- تقرير لكل مرحلة من مراحل المشروع
- تقرير شامل لكامل المشروع
- تقرير تنفيذي
- عرض مرئي عن الدراسة

تاسعاً/ الشروط اللازمة لإعداد الدراسة:

من أجل إعداد هذه الدراسة الهامة ، فإنه يجب على الجهة الاستشارية التي ستقوم بإعدادها الاستجابة للشروط الأساسية التالية:

- تحديد عناصر الدراسة و فرضياتها بالاستفادة مما ورد في هذا الإطار العام والذي يمثل الحد الأدنى للوفاء بمتطلبات موضوع الدراسة.
- إيضاح وعرض منهجية إعداد الدراسة بالتفصيل بما في ذلك اساليب القياس وادوات تحليل البيانات.
- تحديد مصادر ومرجعيات البيانات والمعلومات المكتبية التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.
- تقديم ما يثبت اعداد الجهة الاستشارية لدراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة .



- من الضروري أن يشتمل فريق العمل على العدد الكافي من الاعضاء ذوي تخصصات وخبرات ذات علاقة بموضوع الدراسة وتمييزة تغطي جميع محاور الدراسة وعناصرها الفرعية سواءً ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية أو الإحصائية أو القانونية أو السياسات والنظم أو الموارد البشرية ... إلخ
- تسمية رئيس و أعضاء فريق العمل ومؤهلاتهم والخبرات العلمية والعملية لكل منهم كل في مجال تخصصه
- تقديم السير الذاتية لكل اعضاء الفريق الاستشاري ، للموافقة أو طلب الإحلال .
- تحديد دور كل من اعضاء الفريق الاستشاري في إعداد الدراسة مع التزام الاستشاري بعدم استبدال أو تغيير بعض أو كل فريق عمل الدراسة بعد التعاقد إلا بموافقة خطية مسبقة من المنتدى.
- سوف يطلب من فريق عمل الدراسة عقد اجتماعات دورية مع الفريق المشرف على الدراسة والامانة العامة للمنتدى لمتابعة ومناقشة ما يتم إنجازه اول بأول.
- يلتزم الاستشاري بتقديم تقارير دورية عن سير اعمال الدراسة .
- يلتزم الاستشاري بتقديم عرض presentation في عدد ثلاث حلقات نقاش يعقدها المنتدى داخل وخارج مدينة الرياض لأي مجموعة من المختصين يحددهم المنتدى .
- يقوم الاستشاري بإعداد العرض النهائي presentation الذي سيقدم في الفعالية الرئيسة للمنتدى .
- تعد الدراسة باللغة العربية وفي حدود ١٢٠ - ١٥٠ صفحة، وملخص تنفيذي باللغتين العربية والانجليزية في حدود ١٠ - ١٥ صفحة.
- يلتزم الاستشاري تسليم استمارات الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية على نسخة مطبوعة موضحاً عليها ترميز المتغيرات وتقديمها على قرص مدمج (CD) للمراجعة عند تسليم الدراسة والبرنامج الذي استخدم.
- يلتزم الاستشاري بتنفيذ الشروط التي يحددها المنتدى لطباعة النسخة النهائية من الدراسة.
- تقديم أية مقترحات أو جوانب يرى الاستشاري إضافتها لإثراء الدراسة وتميزها.

عاشراً/ المدة اللازمة لإعداد الدراسة :

- تقدر المدة الزمنية لتنفيذ الدراسة بنحو ٦ - ٨ شهور
- يلتزم الاستشاري بتقديم خطة تنفيذ الدراسة والفترة الزمنية اللازمة لإنهاء كل محور من محاورها ، مع الالتزام الكامل بتلك الفترات.

أحد عشر/ تكلفة اعداد الدراسة :

- على الاستشاري تقديم بيان بأتعاب إعداد الدراسة وأسلوب سدادها، آخذاً في الاعتبار أن مسؤولية الاستشاري لا تنتهي الا بعد نهاية أعمال الدورة الثامنة .



يجب أن يتقدم الاستشاري بعرضين منفصلين عرض فني وآخر مالي لكل دراسة وفقا لما يلي:

العرض الفني:

- يقدم العرض الفني من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب لغرفة الرياض سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

العرض المالي :

- يقدم العرض المالي من أصل وثلاث نسخ إحداها في قرص مدمج (كمستند مستقل) موقع ومختوم ومشمع.
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
- صورة من شهادة الانتساب لغرفة الرياض سارية المفعول
- شهادة زكاة والدخل
- شهادة (السعودة)
- شهادة الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية.

ثلاثة عشر / الاستفسارات :

ترسل جميع الأسئلة والاستفسارات إلى البريد الإلكتروني :

m.fageh@rdcci.org.sa

يجب تقديم كافة الأسئلة والاستفسارات حول المحتويات الإدارية والفنية لطلب العرض وإرسالها إلى البريد الإلكتروني المبين أعلاه خلال خمسة ايام عمل من تاريخ استلام خطاب طلب العرض ، وسوف تقوم الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي بإعداد الإجابة لجميع الأسئلة وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع المتقدمين للمنافسة .



منتدى الرياض الاقتصادي
RIYADH ECONOMIC FORUM
نحو تنمية إقتصادية مستدامة

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

اربعة عشر/ تسليم العروض :

يجب تقديم العروض مناوله إلى الموقع التالي في أو قبل التاريخ الموضح بخطاب الدعوة :

الأمانة العامة لمنتدى الرياض الاقتصادي
غرفة الرياض - الدور الثالث
الرياض - شارع الضباب - المملكة العربية السعودية

ويجب أن يشمل العرض على البيانات التالية:

- أسم الجهة الاستشارية، أسم الشخص المسئول ومنصبه.
- عنوان الجهة الاستشارية شاملاً: (رقم الهاتف، رقم الجوال، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، العنوان)

هذا... وبالله التوفيق، ،